الأمم المتحدة

A/77/6 (Sect. 3)/Add.7

الجمعية العامة

Distr.: General
30 September 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لعام 2023 لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بعد أن وسّع مجلس الأمن في قراره 2645 (2022) ولاية البعثة لتشمل مجالات عمل جديدة.

ويُطلب إلى الجمعية العامة أن توافق على التكاليف الإضافية المقترحة من الموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية على النحو المبين في هذا التقرير، وأن تخصص مبلغا قدره 700 630 5 دولار في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، ومبلغا قدره 900 299 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

22-22372 (A) 251022 251022

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – التقدم المحرز حتى الآن والأنشطة المخطط لها في عام 2023 4

ثالثا – الاحتياجات الإضافية من الموارد في عام 2023 7

رابعا – موجز الاحتياجات الإضافية لعام 2023 17

خامسا – الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه 20

المرفق

المخطط التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي 21

أولا - مقدمة

1 - أوكل مجلس الأمن، بموجب قراراته 2476 (2019) و 2547 (2020) و 2600 (2021)، إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (المكتب) جملة مهام من بينها إسداء المشورة إلى حكومة هايتي فيما يتعلق بتحسينِ وتعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون، والحفاظِ على بيئة يسودها السلام والاستقرار وتعزيز هذه البيئة بسبل منها دعم حوار وطني شامل بين الهايتيين، وحمايةِ حقوق الإنسان وتعزيزها. وعلى وجه التحديد، يساعد المكتب حكومة هايتي في جهودها المبذولة من أجل: (أ) التخطيط لانتخابات حرّة ونزيهة وشفافة وإجراء هذه الانتخابات؛ (ب) تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك عن طريق التدريب في مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الشغب، للتصدي لعنف العصابات والعنف الجنسي والجنساني وحفظ النظام العام؛ (ج) وضع نهجٍ شامل يضم جميع شرائح المجتمع من أجل الحدّ من العنف المجتمعي، وخاصة عنف العصابات؛ (د) التصدي لتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها والامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ (هـ) تحسين إدارة مصلحة السجون وممارسة الرقابة على مرافق السجون لكفالة تلقي المحتجزين المعاملةَ الملائمة وفقاً للمعايير الدولية؛ (و) تعزيز قطاع العدالة بسبل منها اعتمادُ وتنفيذ تشريعات هامة لتشجيع الإصلاح في قطاع العدالة، وتحسينُ الرقابة الداخلية والمساءلة، ولا سيما فيما يتعلق بالفساد، والتصدي للاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة، وضمان تعيين القضاة على أساس الجدارة وتجديد ولاياتهم في الوقت المقرر لذلك.

2 - وطلب مجلس الأمن، بموجب قراره 2600 (2021)، إلى الأمين العام إجراء تقييم لولاية المكتب، بما في ذلك لإمكانية تعديل الولاية بهدف التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها هايتي وللكيفية التي تتيح القيام بذلك؛ وزيادة فعالية البعثة وجهودها الرامية إلى دعم التواصل بين السلطات الوطنية، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في هايتي؛ وتوطيد سيادة القانون؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يحيل إليه نتائج التقييم بحلول 15 نيسان/أبريل 2022. وأحال الأمين العام، في رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/369)، نتائج التقييم وملاحظاته، التي تهدف إلى دعم إرساء وجود للأمم المتحدة يكون أكثر تماسكا، ويتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة، لتمكين الهايتيين من العودة إلى طريقهم المختار المتمثل في الديمقراطية والاستقرار والتنمية.

3 - ومدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2645 (2022)، ولاية المكتب حتى 15 تموز/يوليه 2023 ووسّع الولاية، عملا بتوصيات الأمين العام الواردة في الوثيقة S/2022/369، عن طريق زيادة عدد موظفي وحدة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية إلى 42 من المدنيين والأفراد المعارين؛ وتعزيز وحدة حقوق الإنسان بتزويدها بقدرة مكرسة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تحديد مستشارين لشؤون حماية المرأة؛ والطلب إلى المكتب أن يعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية لدعم السلطات الهايتية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة فضلا عن الاتجار بالأسلحة والأعتدة المتصلة بها وصرفها عن وجهتها وفي تعزيز إدارة الحدود والموانئ ومراقبتها؛ والتسليم بأن المكتب يحتاج إلى قدر كاف من التنقل والأمن، بما في ذلك من خلال تزويده بالقدرة الملائمة فيما يتعلق بالإلمام بالحالة والرصد.

4 - ولا تزال الحالة الأمنية في هايتي تتسم بتصاعد عنف العصابات، ولا سيما عمليات الاختطاف وأعمال القتل العنيف في منطقة بورت أو برانس الحضرية، مما يرسخ شعورا بالذعر والتخويف بين سكان المدينة. وعلى الرغم من نقص الإبلاغ، سجلت السلطات بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 آب/

أغسطس 2022 ما عدده 875 عملية اختطاف و 349 1 جريمة قتل متعمدة في جميع أنحاء البلد، وقع معظمها في بورت أو برنس. وحتى 1 أيلول/سبتمبر، كان هناك 179 حادثا أمنيا قد أثّر على موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك 6 حوادث إطلاق نار، و 21 عملية سطو مسلح، و 12 عملية اختطاف. وقد أبرزت هذه الهجمات الحاجة إلى تعزيز تدابير السلامة والأمن لحماية موظفي الأمم المتحدة وضمان تنقلهم بأمان. ومنذ 12 أيلول/سبتمبر، أدت موجة جديدة من الاضطرابات المدنية، العنيفة في كثير من الأحيان، إلى شل حركة البلد، مع انتشار الاحتجاجات في الشوارع، والحواجز على الطرقات، وارتكاب عمليات نهب وهجمات تستهدف الشركات والبنوك ومباني المؤسسات الحكومية ومساكن الشخصيات السياسية. وحتى 23 أيلول/سبتمبر، كان نحو 26 شخصا قد قُتلوا وكان 51 آخرون قد جُرحوا. وقد استُهدفت عدة مرافق تابعة للأمم المتحدة خلال الاحتجاجات، بما في ذلك عن طريق الحرق العمد وإلقاء الحجارة والنهب. ونظرا للبيئة الأمنية السائدة، بدأ المكتب في تنفيذ تدابير أمنية احترازية.

5 - ونظرا لتوقيت اتخاذ القرار 2645 (2022)، لم يتسن إدراج الاحتياجات الإضافية من الموارد اللازمة لتنفيذ مجالات العمل الإضافية في المقترح الأصلي لعام 2023. وبالمثل، استلزمت الظروف الأمنية المتدهورة بشكل حاد، لا سيما منذ نيسان/أبريل 2022، والتي تفاقمت في أيلول/سبتمبر، تعزيز القدرة الأمنية للبعثة وتدابيرها الأمنية، وهي متطلبات لم يكن من الممكن أيضا توقعها وإدراجها في المقترح الأصلي لعام 2023.

6 - ويعرض هذا التقرير الاحتياجات الإضافية من الموارد اللازمة لتغطية تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية في عام 2023 للتمكين من التنفيذ الفعال للولايات المنصوص عليها بموجب قرار مجلس الأمن 2645 (2022)، فضلا عن تعزيز قدرة البعثة على ضمان تنقل أفراد البعثة وأمنهم. وهذه الموارد تضاف إلى المقترحات المتعلقة بالموارد الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، الذي يتضمن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 للمجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى (A/77/6 (Sect. 3)/Add.4) ولا تحل محلها أو تكررها.

ثانيا - التقدم المحرز حتى الآن والأنشطة المخطط لها في عام 2023

7 - استنادا إلى الوثيقة S/2022/369، بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في هايتي التخطيط المسبق على ثلاث جبهات لإمكانية تعديل الولاية من أجل التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها هايتي.

8 - وبالتشاور مع الشرطة الوطنية والجهات المانحة وبدعم من إدارة عمليات السلام، أجرى المكتب تقييما مفصلا لقدرات الشرطة المتخصصة التي يمكن توفيرها وتعزيزها على مدى الأشهر الـ 12 إلى 24 التالية (تقديم الاستشارات والقدرة الشرطية الدائمة وأفرقة الشرطة المتخصصة) وزيادة الحد الأقصى للشرطة.

9 - وبالتعاون مع مكتب المنسق المقيم وبالتشاور مع إدارات الأمانة العامة ذات الصلة (إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب التنسيق الإنمائي، وإدارة الدعم العملياتي)، يعمل المكتب على تعزيز الآليات المتعلقة بالمعلومات والتحليل، والرصد والتقييم.

10 - وتحت قيادة إدارة شؤون السلامة والأمن، حدد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الموارد الإضافية اللازم توافرها من خلال الميزانية العادية لزيادة تنقل موظفي الأمم المتحدة في هايتي وسلامتهم، لتلبية احتياجات البعثة. وفي الوقت نفسه، ومن خلال آلية الميزنة لتقاسم

التكاليف المشتركة محليا المتعلقة بالأمن، تساهم جميع المنظمات بشكل متناسب بموارد إضافية لتلبية الاحتياجات الأمنية لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي.

11 - وسعى المكتب إلى تهيئة بيئة مؤاتية لبناء توافق في الآراء. وواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريقها، بالتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية وجهات فاعلة وطنية ودولية أخرى، التواصل مع قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني للعمل مع الجهات المعنية الرئيسية من خلال الحوار للتوصل إلى اتفاق توافقي بشأن سبل المضي قدما. ويعتزم رئيس وزراء هايتي، أريبل هنري، الذي تولى منصبه في 20 تموز/يوليه 2021، بالتعاون مع حكومته، تشكيل جمعية تأسيسية استعدادا لإجراء استفتاء دستوري، ويسعى إلى تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية بهدف إعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في البلاد إلى العمل في عام 2023. ومع ذلك، تواجه هذه الخطة العديد من التحديات، منها احتمال زيادة الاستقطاب السياسي، وزيادة عنف العصابات، وأزمة الشرعية والقدرة في المؤسسات الرئيسية بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية. وسيظل المكتب يتمتع بوضع فريد يمكنه من الاستفادة من مساعيه الحميدة للتشجيع على تعزيز توافق الآراء من خلال التواصل بانتظام مع رئيس الوزراء، والائتلاف الحاكم، والجهات الفاعلة المحايدة، والمعارضة، فضلا عن المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاقتصادية والمنظمات الدينية. وستواصل الممثلة الخاصة أيضا تنسيق المشاركة السياسية من جانب الجهات الفاعلة الدولية والسعي إلى تعزيز الدعم المالي والتقني المقدم إلى الشرطة الوطنية من خلال الفريق الأساسي المعني بهايتي.

12 - وتعتزم حكومة هايتي إشراك أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في إنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد وضمان الظروف السياسية والأمنية المواتية لإجراء استفتاء دستوري وانتخابات وطنية. وفي ضوء هذه الجهود المقررة، فإن الأولويات الاستراتيجية للمكتب في عام 2023، بالتعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تتمثل في إسداء المشورة إلى الحكومة الوطنية بشأن المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة والشرطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وتشجيع الحوار وتوافق الآراء بين الجهات صاحبة المصلحة بشأن الجهود الرئيسية لإصلاح الدستور والأمن والحوكمة؛ وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على ضمان السلامة العامة؛ وتعزيز قطاعي العدالة والمؤسسات الإصلاحية لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

13 - وفي عام 2023، سيقوم المكتب، من أجل الاضطلاع بولايته التي باتت تشمل مجالات عمل موسّعة محددة في القرار 2645 (2022)، بتعزيز دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية التابعة له بثمانية أفراد إضافيين من شرطة الأمم المتحدة وأربعة موظفين مدنيين إضافيين، لدعم تنسيق المساعدة الخارجية المقدمة من الجهات الفاعلة الثنائية، بما في ذلك تفعيل الصندوق المشترك للتبرعات، الذي اعتمدته حكومة هايتي في 3 حزيران/يونيه 2022، وذلك لدعم الشرطة الوطنية الهايتية. وستسهم القدرات الإضافية في تعزيز تنسيق وقيادة الجهود الرامية إلى دعم قدرات الشرطة الوطنية في مجالات تشمل التخطيط الاستراتيجي والرقابة الداخلية والمساءلة من خلال تعزيز نظام التدقيق. وسيتطلب هذا الأخير زيادة المساعدة التي يقدمها المكتب إلى الشرطة الوطنية لتعزيز ما تقوم به عمليات تحرٍّ عن سوابق الطلاب الجدد (مجندي الشرطة) وتيسير إنشاء نظام تدقيق مستمر داخل الشرطة الوطنية للتدقيق في ضباط الشرطة المنتظمين في الخدمة على مدى حياتهم المهنية وذلك بهدف معالجة حالات سوء السلوك وضمان جودة الخدمة والامتثال لمعايير حقوق الإنسان، وكل ذلك لتعزيز إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية. وسيقوم أفراد شرطة المكتب

أيضا بإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال تعزيز القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية وقدراتها في مجال التحقيق الجنائي وذلك لمكافحة الجريمة المنظمة والعصابات المسلحة، ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة، ووضع الإطار القانوني للشرطة الوطنية. وسيعمل المستشارون المدنيون والمنتدبون في موقع مشترك في المقر الوطني للشرطة الوطنية الهايتية بالقرب من قيادتها العليا (على سبيل المثال، مثل مكتب المدير العام، ومكتب المفتش العام، ومكاتب المديرين الرئيسيين للشرطة الوطنية) لإسداء المشورة بشأن مجالات الخبرة الاستراتيجية في العمل الشرطي، مما يكفل استمرار التوجيه لدعم الترتيبات المعززة للقيادة والتحكم في إطار الشرطة الوطنية.

14 - وعقب النشر المؤقت في تموز/يوليه 2022 لموظفٍ من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معارٍ للعمل في مجال إدارة الحدود، سيقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بمباشرة أنشطهما في مجال إدارة الحدود وتنسيق هذه الأنشطة لتشمل ثلاثة برامج مختلفة: برنامج مراقبة الحاويات، ومشروع التخاطب بين المطارات، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. وتهدف هذه البرامج إلى دعم المؤسسات الهايتية العاملة في مجال مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية وسلطات الجمارك، من خلال بناء القدرات والتدريب والتوجيه والشراء، فضلا عن التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتنفيذ الأنشطة. وتمول المشروع حاليا وزارة الاقتصاد والمالية لهايتي. وقد شرع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تنفيذ مشروع لمكافحة الفساد يموله صندوق بناء السلام. وأقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا شراكة مع منظمة الدول الأمريكية من أجل وضع مبادرة تتصدى للفساد والإفلات من العقاب والتدفقات المالية غير المشروعة، رهنا بتوافر التمويل. وبمجرد أن يكتسب المشروع زخما، يتوقع أن يتم تنشر المزيد من موظفي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وأن يعملوا من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في هايتي.

15 - وسيعزز المكتب دائرة حقوق الإنسان التابعة له بقدرة مكرسة لمعالجة مسألة العنف الجنسي والجنساني، مما سيمكنه من إجراء تحليل للاتجاهات والأنماط وتقديم تقارير منتظمة عن حوادث العنف الجنسي الذي تنطوي على مشاركة العصابات المسلحة. وبفضل هذه القدرة، سيتمكن المكتب أيضا من وضع آلية تشمل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المقدمة للخدمات، لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر بشأن النقاط الساخنة للعنف الجنسي، ووضع استجابات منسقة في مجال الدعوة والسياسات والبرامج تكون متمحورة حول الناجين.

16 - ومن شأن استراتيجية الاتصال المعززة، التي سيتم وضعها وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، أن تذكي الوعي في هايتي وفي جميع أنحاء العالم بالتحديات السياسية والأمنية المعقدة والطويلة الأمد التي يواجهها البلد، وأن تسعى إلى إلهام العمل من أجل تحقيق تغيير إيجابي. وستُستخدم الاستراتيجية لكي تحدد استباقيا شكل بيئة الاتصال التي تعمل فيها منظومة الأمم المتحدة على تهيئة وعي إيجابي أكبر بولاية المكتب والأنشطة البرنامجية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ونظرا لتدهور الحالة الأمنية وزيادة استهداف الأمم المتحدة في هايتي، تصبح استراتيجية الاتصال المعززة هذه ملحة، للمساعدة في تغيير التصورات غير الدقيقة وبناء الدعم بين قادة الرأي والسكان عموما لتنفيذ ولاية البعثة والمشاريع ذات الصلة.

17 - وستُمكِّن القدرة المعززة المقترحة البعثة من إنتاج عدد من المنجزات المستهدفة في عام 2023، على النحو المبين في الجدول 1. وهذه المنجزات المستهدفة تضاف إلى تلك المبينة في الجدول 55 من الميزانية المقترحة الأولية للبعثة كما وردت في الوثيقة A/77/6 (Sect. 3)/Add.4.

الجدول 1

المنجزات الإضافية المستهدفة لعام 2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2021*	*الفعلي لعام 2021*	*المقرر لعام 2022*	*المقرر لعام 2023*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	–	–	1
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	–	–	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	–	–	–	1
2 - جلسات مجلس الأمن	–	–	–	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	–	–	–	9
3 - مشاريع لدعم تفعيل الصندوق المشترك للتبرعات التابع للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك مشاريع تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، والتدقيق، والعمليات التي تقودها الاستخبارات، وأنشطة مكافحة العصابات، والجهود المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ودعم وضع الإطار القانوني للشرطة الوطنية	–	–	–	6
4 - مشاريع لدعم تعزيز عمليات مراقبة الحدود الجوية والبرية والبحرية، بما في ذلك برنامج لمراقبة الحاويات، ومشروع للتخاطب بين المطارات، وبرنامج عالمي لمكافحة الجرائم البحرية	–	–	–	3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إنشاء آلية تضم كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المقدمة للخدمات لتنفيذ أنشطة الرصد والتحليل والإبلاغ المضطلع بها فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر للبؤر الساخنة للعنف الجنسي ووضع تدابير تخفيف منسقة في مجال الدعوة والسياسات والبرامج، تكون متمحورة حول الناجين.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إنشاء قوة عاملة أمنية متكاملة معززة تابعة للأمم المتحدة، تتألف من موارد أمنية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تحت قيادة كبير مستشاري الأمن، ستكون أكثر قدرة على توفير القيادة والدعم التشغيلي لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في هايتي والإشراف عليه، والقيام ببعثات للرصد وتقصي الحقائق بشأن الحالة الأمنية لتحديد وتقييم التهديدات والمخاطر المتعلقة بالأمن التي تؤثر على موظفي الأمم المتحدة وأصولها لضمان استجابة متسقة وفعالة ومناسبة التوقيت، وتوفير الخبرة الأمنية لتمكين التخطيط والتنفيذ الآمن لبرنامج الأمم المتحدة وأنشطتها الصادر بها تكليف.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية، والمناسبات الخاصة، والمواد الإعلامية: تنفيذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب المنسق المقيم لاستراتيجية معززة ومشتركة في مجال الاتصال من شأنها إذكاء الوعي في هايتي وفي جميع أنحاء العالم بالتحديات السياسية والأمنية المعقدة والطويلة الأمد التي يواجهها البلد، وإلهام العمل من أجل تحقيق تغيير إيجابي.				

ثالثا - الاحتياجات الإضافية من الموارد في عام 2023

18 - يقترح تعزيز العدد الكلي من أفراد الشرطة والموظفين المدنيين في المكتب لعام 2023 بزيادة قدرها ثمانية وظائف لأفراد شرطة الأمم المتحدة، و 38 وظيفة لموظفين مدنيين (2 ف-5، و 3 ف-4، و 3 ف-3، و 17 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 موظفين فنيين وطنيين، و 9 من الرتبة المحلية)، فضلا عن إعادة ندب وظيفة واحدة قائمة من الرتبة ف-4.

دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية

19 - قرر مجلس الأمن، في الفقرة 2 من القرار 2645 (2022)، أن تضم وحدة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية التابعة للمكتب قواما يصل تعداده إلى 42 من المدنيين الأفراد والأفراد المعارين للعمل كمستشارين لشؤون الشرطة والمؤسسات الإصلاحية، تحت رئاسة مفوّض شرطة تابع للأمم المتحدة.

20 - وتتألف دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية حاليا من 13 فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة. ويقترح نشر ثمانية أفراد إضافيين من شرطة الأمم المتحدة لزيادة الدعم الشرطي الاستشاري المقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة فتح مفوضيات الشرطة لمواجهة عنف العصابات المسلحة. وسيضطلع أفراد شرطة الأمم المتحدة الثمانية بالأدوار التالية:

(أ) سيقدم ضابطان لمكافحة الاختطاف المشورة التقنية لتعزيز القدرة التشغيلية للشرطة في مجال ردع ومكافحة عمليات الاختطاف، التي أصبحت مصدر الإيرادات الرئيسي للعصابات. وسيكونان مسؤولين عن دعم الشرطة من خلال تعزيز التشريعات ذات الصلة فضلا عن تصميم الآليات الوقائية وخطط الطوارئ. كما سيقدمان المساعدة والدعم التقنيين للخلية المكرسة لمكافحة الاختطاف التابعة للشرطة عن طريق ما يلي: '1' زيادة قدرة الشرطة على ردع عمليات الاختطاف ومنعها؛ '2' تقديم التدريب لعامة الجنود في الخلية حسب الاقتضاء؛ '3' إسداء المشورة للشرطة في تقديم المساعدة للضحايا؛ '4' دعم التحقيقات المتعلقة بالملاحقة القضائية للخاطفين؛

(ب) وسيقدم موظف واحد لإدارة مسرح الجريمة المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية لتعزيز ممارسات التحقيق في الجرائم، وتعزيز السياسات الداخلية والمبادئ التوجيهية وأطر التدريب والموارد التقنية، وسيتفاعل مباشرة مع مكتب التحقيقات العلمية والتقنية في فرع الشرطة القضائية، ويضطلع ببرامج تدريبية لتعزيز قدرة الشرطة على إجراء التحقيقات الجنائية، بما في ذلك في مجال تحليل تكنولوجيا المعلومات؛

(ج) وسيقدم محقق مالي واقتصادي المشورة بشأن كيفية تعزيز القدرة التشغيلية للشرطة على المستوى التقني لتعزيز التحقيقات في التدفقات المالية غير المشروعة وتزويد الشرطة بالأدوات اللازمة لمنع الممارسات ذات الصلة، وسيكون مسؤولا عن وضع ما يتصل بذلك من سياسات داخلية ومبادئ توجيهية وأطر تدريب وموارد تقنية. وسيكون المحقق المالي والاقتصادي مسؤولا أمام شاغل وظيفة أُنشئت مؤخرا لمستشار لشؤون الشرطة (لمراقبة التدفقات غير المشروعة) (ف-3) فيتولى تقديم المساعدة التقنية للشرطة وبالتالي تعزيز قدرتها على مراقبة الجانب المالي لأنشطة العصابات، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمخدرات. وسيقوم المحقق المالي والاقتصادي بتنسيق المبادرات على الصعيد الدولي من خلال التنسيق والتواصل مع المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(د) وسيقوم ضابطان معنيان بالنزاهة والامتثال بدعم الشرطة في تعزيز عمليات التدقيق في ملفات طلاب الشرطة وأفراد الشرطة المنتظمين في الخدمة، وفي تعزيز قدرة الشرطة على وضع آلياتها الداخلية للرقابة والمساءلة. وسيساعد الموظفان المعنيان بالنزاهة والامتثال المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في إجراء عمليات التحري عن سوابق طلاب الشرطة (مجندي الشرطة) ووضع نظام تدقيق لأفراد الشرطة المنتظمين في الخدمة من شأنه معالجة حالات سوء السلوك، وضمان تقديم خدمة جيدة وتسهيل

امتثال أفراد الشـرطة لمعايير حقوق الإنسـان، وتعزيز فريق دعم التطوير المؤسـسـي في دائرة الشـرطة والمؤسسات الإصلاحية التابعة للمكتب والعمل من أجل إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية؛

(هـ) وسيدعم ضابطان لمكافحة العصابات الشرطة الوطنية على المستوى التقني فيما يتعلق بعمليات مكافحة العصابات والنهج والاستراتيجيات المتصلة بذلك. وسوف يركزان على البحوث، والتخطيط التشغيلي، وإنفاذ القانون، والتحقيقات، والاستخبارات، والتدريب، وتعزيز فريق الدعم التشغيلي التابع للشرطة. وسيكون موظفا مكافحة العصابات مسؤولين أيضا عن تنسيق الجهود بين البعثة والجهات المانحة والشركاء الدوليين لتطوير قدرة الشرطة على التصدي للعنف والإجرام المتصلين بالعصابات.

21 - ولدى دائرة الشـرطة والمؤسـسـات الإصـلاحية حاليا 15 وظيفة لموظفين مدنيين. ويقترح إنشـاء أربع وظائف إضافية، على النحو المبين أدناه:

إنشاء وظيفة لمستشار لشؤون الشرطة (معني بمكافحة العصابات) (ف-4)

22 - سـيكون مسـتشـار شـؤون الشـرطة (المعني بمكافحة العصـابات) نظير المدير المركزي للشـرطة الإدارية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية، وسيقود الفريق الاستشاري للعمليات في دائرة الشرطة والمؤسسات الإصـــلاحية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفردي الشـــرطة المنتدبين الجديدين المكلفين بمكافحة العصـابات على النحو المبين في الفقرة 20 أعلاه. وسيدعم شـاغل الوظيفة الشـرطة الوطنية بشـأن تدابير واسـتراتيجيات مكافحة العصـــابات، مع التركيز بوجه خاص على البحوث، والتخطيط التشـــغيلي، وإنفاذ القانون، والتحقيقات، والاستخبارات والتدريب، وسينسق مع المانحين والشركاء الدوليين في تطوير قدرة الشرطة الوطنية على التصدي للعنف المتصل بالعصابات في جميع جوانب التدخلات التي تقوم بها الشرطة.

إنشاء وظيفة لمستشار لشؤون الشرطة (معني بالتحقيقات الجنائية) (ف-4)

23 - سـيتولى مسـتشـار شـؤون الشـرطة (المعني بالتحقيقات الجنائية) قيادة فريق الدعم التشـغيلي التابع للشرطة. وسيقوم شاغل الوظيفة بالتنسيق عن كثب مع نظرائه في الشرطة القضائية بشأن قضايا التحقيق الجنائي، وسـيدعم أنشـطة الإدارة وبناء القدرات التي تضـطلع بها وحدات التحقيق الوطنية، وينسـق الدعم والمشورة التقنية المقدمين إلى وحدات الشرطة القضائية في المجالات المتصلة بالجريمة والإجرام في هايتي، ولا سيما الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والبشر، في جملة أمور أخرى، لتعزيز الاستجابة المحددة للشرطة الوطنية.

إنشاء وظيفة لمستشار لشؤون الشرطة (معني بمراقبة التدفقات المالية غير المشروعة) (ف-3)

24 - سـيكون مسـتشـار شـؤون الشـرطة (المعني بمراقبة التدفقات المالية غير المشـروعة) نظير رئيس مكتب الشـؤون المالية والاقتصـادية، في إطار المديرية المركزية للشـرطة القضـائية التابعة للشـرطة الوطنية، وســيكون مســؤولا عن تقديم المســاعدة التقنية والتوجيه والتدريب إلى النظراء الوطنيين في مجال التدفقات المالية غير المشروعة وكذلك في مجال تقنيات مكافحة غسل الأموال. وسيقدم شاغل الوظيفة المساعدة إلى نظرائه في مكتب الشؤون المالية والاقتصـادية بشـأن قضـايا التحقيق الجنائي وسيدعم إدارة وحدات التحقيق، بما في ذلك ما يتعلق بالأنشـطة المتصـلة ببناء القدرات، وسـينسـق مع موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة لتقديم الدعم والمشورة التقنية لنظراء مكتب الشؤون المالية والاقتصادية بشأن الاتجار بالمخدرات بهدف تعزيز استجابة الشرطة الوطنية.

إنشاء وظيفة لمستشار لشؤون الشرطة (معني بالإدارة) (ف-3)

25 - سيكون مستشار شؤون الشرطة (المعني بالإدارة) نظير مدير شؤون الموظفين في قسم الخدمات الإدارية والعامة التابع للشرطة الوطنية، وسيتولى تقديم المساعدة التقنية والتدريب والدعم الاستشاري في جميع جوانب إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك التوظيف، والندب، والتنقل الوظيفي، والتحويلات، وإدارة الأداء، والترقيات والتقدم في المسار الوظيفي، والرفاه، والتقاعد، تمشيا مع لوائح الشرطة والمتطلبات القانونية المقررة للموارد البشرية والتطوير الوظيفي. وسيساعد شاغل الوظيفة في استعراض الإطار التنظيمي القائم لتعزيز إدارة الموارد البشرية في الشرطة الوطنية، وسينسق على نحو وثيق مع النظراء في الشرطة الوطنية ومع الجهات المانحة بشأن المبادرات التي تهدف إلى تعزيز نظام إدارة الموارد البشرية للشرطة، بما في ذلك إنشاء نظام مناسب للتدقيق والإجراءات الناتجة عن ذلك، لضمان فعالية أفراد الشرطة الوطنية ونزاهتهم أثناء عملية التوظيف؛ وضمان أن تكفل السياسات إيلاء الاعتبار الواجب لتكافؤ الجنسين؛ وقيادة أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات العاملين في مجال الموارد البشرية وإدارة الموارد، من أجل تحسين التنسيق والإبلاغ.

26 - وستؤدي الوظائف الثماني المقترحة لأفراد شرطة الأمم المتحدة والوظائف الأربع المقترحة للموظفين المدنيين إلى زيادة قدرة دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية من المستوى الحالي البالغ 30 فردا إلى 42 فردا، تمشيا مع الفقرة 2 من القرار 2645 (2022).

دائرة حقوق الإنسان

إنشاء قسم لحماية المرأة

27 - قرر مجلس الأمن في قراره 2645 (2022) بأن تضم وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب قدرة مكرسة للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك تحديد مستشارين في شؤون حماية المرأة، حسبما يكون منطبقا. ودعا المجلس على وجه التحديد إلى نشر مستشارين لشؤون حماية المرأة، ولا سيما على المستوى المناسب، لضمان تنفيذ الولايات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك على النحو المنصوص عليه في قراراته المواضيعية 1888 (2009) و 1889 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2467 (2019). ومستشارو شؤون حماية المرأة هم موظفون مكرسون ذوو خبرة محددة يشكلون جزءا أساسيا من هيكل الأمم المتحدة للتصدي للعنف الجنسي في سياق العنف المسلح على الصعيد الميداني. ويقترح المكتب إنشاء قسم جديد لحماية المرأة يضم أربع وظائف جديدة.

إنشاء وظيفة لمستشار أقدم لشؤون حماية المرأة (ف-5)

28 - سيقود المستشار الأقدم لشؤون حماية المرأة (ف-5) قسم حماية المرأة وسيكون نائبا لرئيس دائرة حقوق الإنسان. وسيقوم شاغل الوظيفة، بالتعاون مع الموظف الرئيسي لشؤون حقوق الإنسان/رئيس الدائرة (مد-1)، بتنسيق طريقة تصدي البعثة للعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصلين بالعصابات، بالتنسيق الوثيق مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وسيقدم شاغل الوظيفة المشورة الاستراتيجية إلى القيادة العليا للبعثة بشأن إدماج اعتبارات العنف الجنسي المرتبط بالعصابات في تخطيط البعثات وأنشطتها، بما في ذلك

إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027 وأطر الميزنة السنوية القائمة على النتائج، وسيتواصل مع النظراء المؤسسيين، ولا سيما منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء، للنهوض بالاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالعصابات. وسيقوم شاغل الوظيفة بوضع ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالعصابات المسلحة وبتفعيل الإجراءات المتصلة بها، مما يولّد معلومات آنية وموثوقة يُسترشد بها في قرارات مجلس الأمن.

إنشاء وظيفة لمستشار لشؤون حماية المرأة (معني بالشرطة) (ف-3)

29 - سيقدم مستشار شؤون حماية المرأة (المعني بالشرطة) (ف-3) المشورة التقنية إلى وحدات الشرطة المتخصصة الهايتية، ولا سيما الوحدات العاملة في مجال الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد القصر، لتعزيز قدراتها في مجالات التحقيقات الجنائية في الجرائم الجنسية والعنف الجنساني، وحماية الضحايا والشهود، والتعاون مع السلطة القضائية. وسيعمل شاغل الوظيفة مع نظرائه في الشرطة الوطنية لصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الشرطة لمكافحة الجرائم الجنسية والعنف الجنساني بما يتسق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وسيعمل شاغل الوظيفة مع النظراء المؤسسيين، ولا سيما وحدات الشرطة المتخصصة، للنهوض باستراتيجياتها الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالعصابات ودعم منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء، والتي تعمل على تعزيز وحماية حقوق المرأة.

إنشاء وظيفتين لمستشارين معاونين لشؤون حماية المرأة (موظفان فنيان وطنيان)

30 - ستقدم وظيفتا المستشارين المعاونين لشؤون حماية المرأة (موظفان فنيان وطنيان) الدعم لكبير المستشارين لشؤون حماية المرأة/رئيس القسم، في القيام على نحو منهجي بالبحث في التقارير المتعلقة بوقوع حوادث عنف جنسي ينطوي على عنف مسلح في جميع أنحاء البلد وجمع هذه التقارير والتحقق منها وتسجيلها وتحليلها وتوليفها، ولا سيما من خلال مشاركة كبير المستشارين مع منظمات المجتمع المدني ووحدات الشرطة المتخصصة ومقدمي الخدمات وغيرهم من أصحاب المصلحة. وسيساعد شاغلا الوظيفتين رئيس القسم على وضع ترتيبات للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالعصابات المسلحة من أجل توليد معلومات موثوقة ومناسبة التوقيت تساعد على إثراء قرارات مجلس الأمن. وسيتوليان أيضا تقديم المشورة التقنية، وتيسير مناسبات التدريب والتثقيف، والاضطلاع بأنشطة لبناء قدرات المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية لمساعدتها على إدراج نهج فعالة لمنع العنف الجنسي المتصل بالعصابات ومعالجته والتصدي له في أنشطتها. وسيعمل شاغلا الوظيفتين عن كثب مع موظفي شؤون حماية الطفل في اليونيسيف وسيدعمان إحالة الناجين من العنف الجنسي لالتماس الحماية والجبر ويدعمان مساءلة مرتكبيه. وبالنظر إلى حجم هذه الأنشطة وعدد الأطراف المعنية بها ونطاقها الموضوعي والجغرافي، ستكون هناك حاجة إلى مستشارين وطنيين اثنين لضمان التغطية الكاملة.

دائرة الشؤون السياسية والحكم الرشيد

31 - يشدد مجلس الأمن في القرار 2645 (2022) على أهمية تمكين المكتب من الاضطلاع بدوره في مجال بذل المساعي الحميدة، وإشراك جميع قطاعات المجتمع الهايتي، ولا سيما الجهات الفاعلة السياسية، والمجتمع المدني، والنساء، والزعماء الدينيين، بما في ذلك المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق التي

تسيطر عليها العصابات، دعما للتوافق السياسي. وفي الفقرة 8 من هذا القرار، يطلب مجلس الأمن أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية لدعم السلطات الهايتية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة فضلا عن الاتجار بالأسلحة والأعتدة المتصلة بها وصرفها عن وجهتها وفي تعزيز إدارة الحدود والموانئ ومراقبتها.

32 - وتلبية للحاجة الملحة إلى التصدي لما تمثله التدفقات المالية غير المشروعة من هايتي وإليها والتي تمكن العصابات المسلحة من تنفيذ أنشطتها، من خطر متزايد على استقرار البلد، بما في ذلك عن طريق إعطاء الأولوية لقطع الصلات بين الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والعصابات، يقترح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي إنشاء وظيفتين، على النحو المبين أدناه.

إنشاء وظيفة لموظف للشؤون السياسية (ف-4)

33 - سيكون موظف الشؤون السياسية (ف-4) جهة التنسيق الفني والمستشار للقيادة العليا بشأن دعم حكومة هايتي في التصدي للتحدي المتمثل في التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال وتمويل الأنشطة الإجرامية عن طريق الإيداع وتمويه الأثر والإدماج. وسيقدم شاغل الوظيفة المشورة ويتفاعل مع نظرائه الحكوميين ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويستعرض التشريعات، ويجري البحوث والتحليلات، ويعد الوثائق، ويقدم المشورة والدعم المتخصصين والمدخلات التقنية بشأن المسائل والجوانب المعقدة. وسيقوم شاغل الوظيفة برصد التطورات والجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى كبح التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال، وتتبع البحوث الأكاديمية وأفضل الممارسات في هذه المجالات والمساهمة فيها، وتحديد التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تزويد البعثة والنظراء الوطنيين بأدوات ومشورة في مجال اعتراض المعاملات المالية تكون مكيّفة مع نموذج الأعمال المحدد للمنظمات الإجرامية وذلك لمساعدة الحكومة والوكالات ذات الصلة في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة للمنظمات الإجرامية. وسيتواصل شاغل الوظيفة مع الشركاء الإقليميين والدوليين ذوي الصلة الذين يعملون على مسائل من قبيل سيادة القانون والفساد.

إنشاء وظيفة لموظف معاون للشؤون السياسية (موظف فني وطني)

34 - سيدعم الموظف المعاون للشؤون السياسية (موظف فني وطني) عمل موظف الشؤون السياسية المذكور أعلاه (ف-4) في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال. وسيقوم شاغل الوظيفة بالتواصل والتفاعل مع النظراء الحكوميين والمجتمع المدني والزملاء في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وباستعراض التشريعات، وإجراء البحوث والتحليلات، وإعداد الوثائق، وتقديم المشورة والدعم المتخصصين والمدخلات التقنية بشأن المسائل والجوانب القانونية المعقدة. وسيدعم شاغل الوظيفة رصد التطورات والجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى كبح التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال، وتتبع البحوث الأكاديمية وأفضل الممارسات في هذه المجالات، وتحديد التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تزويد البعثة والنظراء الوطنيين بأدوات ومشورة في مجال اعتراض المعاملات المالية تكون مكيّفة مع نموذج الأعمال المحدد للمنظمات الإجرامية وذلك من أجل مساعدة الحكومة والوكالات ذات الصلة في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة للمنظمات الإجرامية. وسيتواصل شاغل الوظيفة مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة الذين يعملون على مسائل من قبيل سيادة القانون والفساد.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

إعادة ندب وظيفة لموظف لإدارة البرامج (ف-4) إلى وظيفة لمساعد خاص (ف-4)

35 - يقترح إعادة ندب وظيفة لموظف لإدارة البرامج (ف-4) إلى وظيفة لمساعد خاص (ف-4) لكفالة تعزيز القدرات الاستراتيجية في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز التكامل، والاستفادة على نحو أكثر فعالية من القدرات المشتركة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم حكومة هايتي في تعزيز التدابير الاجتماعية - الاقتصادية، وبرامج الحد من العنف، وأداء الجهاز القضائي. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة الندب إلى وظيفة المساعد الخاص من شأنها أن تيسر استمرار التنسيق الاستراتيجي بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، وأن تكفل كذلك توفير دعم معزز إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في النهوض بالتكامل والاتساق بين البرامج المشتركة الحالية والمستقبلية ذات الصلة وآليات التنسيق المشتركة للمكتب المتكامل ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وتعزيز أثر هذه البرامج والآليات.

قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام

36 - على النحو المبين في الوثيقة S/2022/369، واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية للرأي والمشاورة العامة الرقمية التي أجريت من أجل التقييم، يختلف الرأي العام الهايتي حول الأمم المتحدة، حيث هناك مشاعر إيجابية وسلبية مختلطة تبعا للمسألة المطروحة. والاختلافات في ولاية المكتب وأنشطته، مقارنة ببعثات حفظ السلام السابقة، غير معروفة في الغالب لدى الجمهور. وفي ظل الهجمات المتكررة على المكتب في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام الرئيسية، والحالة الأمنية المتدهورة، بما في ذلك استهداف الأمم المتحدة مؤخرا فيما يشكل تحريضا على العنف، وهو ما ترافق مع زيادة خطيرة في الحوادث الأمنية التي تشمل موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، هناك حاجة إلى تعزيز القدرة الاستراتيجية للمكتب في مجال الاتصالات، في ذلك الاتصالات في حالات الأزمات، لدعم استجابة البعثة للأزمات السياسية والأمنية والأزمات الأخرى. وبالنظر إلى أن قرار مجلس الأمن 2645 (2022) يشجع أيضا على تعزيز الاتصالات الاستراتيجية العامة فيما يتعلق بولاية المكتب ودوره المحدد، يقترح إنشاء وظيفتين، على النحو المبين أدناه:

إنشاء وظيفة لمتحدث رسمي (ف-5)

37 - سيكون المتحدث الرسمي (ف-5) مسؤولا عن إسداء المشورة التقنية والسياساتية إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن مسائل الإعلام والاتصالات البالغة التعقيد استنادا إلى ما لدى شاغل الوظيفة من شبكات اتصالات رفيعة المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل شاغل الوظيفة كمتحدث رئيسي باسم المكتب، فيشرف على الرسائل الموجهة لبناء فهم عام لولاية المكتب ويطوّر هذه الرسائل ويوصلها، كما سيعرب عن آراء البعثة بشأن المهام الرئيسية ويعرض النتائج المحققة بطريقة استباقية لدعم تنفيذ الولاية. ومن شأن هذه الأنشطة أن تصب في وضع ودعم استراتيجية إعلامية قائمة على تحليل وسائط الإعلام وما يتصل بها من برامج وأنشطة ذات صلة، فضلا عن استراتيجية للاتصالات في حالات الأزمات تركز على دعم استجابة البعثة للأزمات السياسية والأمنية وغيرها من الأزمات. وسيكون بمقدور الفرد شاغل

الوظيفة أيضا تيسير وعقد المؤتمرات الصحفية للمكتب المتكامل من بورت أو برانس وأماكن أخرى، وهي قدرة غير متوفرة حاليا، والإدلاء ببيانات رسمية باسم البعثة عند الاقتضاء.

إنشاء وظيفة لموظف معاون لشؤون الإعلام (معني بالوسائط المتعددة/إنتاج المحتوى) (موظف فني وطني)

38 - يقترح إنشاء وظيفة لموظف معاون لشؤون الإعلام (معني بالوسائط المتعددة/إنتاج المحتوى) (موظف فني وطني) للاستفادة من الاتصالات الرقمية والتواصل مع الجماهير الهايتية والدولية على السواء. وسيستفيد شاغل الوظيفة مما تقدمه منصات الوسائط الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي من حيث قدرتها على الوصول وإشراك الجماهير والمقاييس المتعمدة في هذه المنصات. ومن الأهمية بمكان أن يضم قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام قدرة وطنية مكرسة يمكنها الوصول إلى منصات وسائط الإعلام المحلية، تركز على إنتاج المحتوى وتقديم محتوى متعدد اللغات عالي المستوى، يُنشر عبر أنسب المنصات، سواء عن طريق الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي أو الصور أو في وسائل الإعلام المطبوعة أو أنشطة التوعية، من أجل دعم ولاية البعثة.

قسم الأمن

39 - لا تزال الحالة الأمنية في هايتي تتسم بتصاعد عنف العصابات، ولا سيما عمليات الاختطاف وأعمال القتل العنيف في منطقة بورت أو برانس الحضرية، وقد شهدت هذه الحالة تدهورا منذ نيسان/أبريل 2022. وفي حزيران/يونيه 2022، وتلبية لطلب البعثة الحصول على موارد إضافية فورية لمعالجة الأوضاع الأمنية المتدهورة في هايتي، أُذن بتمويل طارئ قدره 1,4 مليون دولار بموجب سلطة الأمين العام للدخول في التزامات لتغطية المصروفات غير المتوقعة وغير العادية، لنشر أفرقة الحماية اللصيقة والمركبات المدرعة والسائقين، لدعم تنفيذ تقييم المخاطر المتصلة بالأمن الشخصي لرئيس البعثة وتدابير إدارة المخاطر الأمنية في بورت أو برنس. واستمرت الحالة الأمنية في هايتي في التدهور، مما خلّف أثرا سلبيا ملموسا على قدرة المكتب على الوفاء بولايته، وولّد حاجة مستمرة إلى تعزيز الأفرقة الأمنية. ويقترح إنشاء 16 وظيفة جديدة في ملاك موظفي البعثة اعتبارا من عام 2023، منها تسع وظائف ستكون استمرارا للوظائف المؤقتة المأذون بها بموجب سلطة الدخول في التزامات لتغطية المصروفات غير المتوقعة وغير العادية في حزيران/يونيه 2022.

إنشاء تسع وظائف لموظفي الحماية اللصيقة (الخدمة الميدانية)

40 - يُقترح إنشاء تسع وظائف لموظفي الحماية اللصيقة (الخدمة الميدانية)، تم تمويلها منذ حزيران/يونيه من خلال التمويل الذي أذن به الأمين العام لتغطية المصروفات غير المتوقعة وغير العادية في عام 2022، لتوفير حماية لصيقة حاسمة الأهمية لقيادة البعثة ولكبار مسؤولي الأمم المتحدة الزائرين وفقا لمعايير إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، والمخاطر المتصلة بالأمن الشخصي وتدابير إدارة المخاطر الأمنية، مما يسمح بتغطية أمنية فورية على مدار الساعة لتمكين كبار مسؤولي الأمم المتحدة من مواصلة الاضطلاع بالمسؤوليات في وقت يتعرضون فيه لخطر متزايد. ويقلل موظفو الحماية اللصيقة إلى أدنى حد من أي تعرض للتهديدات من خلال التخطيط المناسب والإلمام بالحالة والقيام بردود الفعل المناسبة. وحيثما تتجلى التهديدات، يركز هؤلاء الموظفون على التقليل إلى أدنى حد من الأثر الذي قد يصيب كبار مسؤولي

البعثة، بما في ذلك عن طريق إخراجهم من البيئة المنطوية على تهديد. ويقترح إنشاء هذه الوظائف التسع لموظفي الحماية اللصيقة رسميا في جدول ملاك موظفي البعثة اعتبارا من عام 2023، بما يشمل التالي:

(أ) موظف لتنسيق شؤون الحماية اللصيقة للإشراف على فريق الحماية اللصيقة. ويقوم الموظف بوضع الإجراءات التشغيلية الموحدة وتقييمات المخاطر المتصلة بالأمن الشخصي، وبالاتصال والتنسيق داخل هايتي ومع عناصر البعثة الأخرى والمنظمات بشأن عمليات الحماية اللصيقة، حسب الاقتضاء، للتمكين من تنفيذ الترتيبات الأمنية اللازمة لأمن كبار مسؤولي الأمم المتحدة وسلامتهم ورفاههم. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إجراء تقييمات للمخاطر الأمنية، ورصد التهديدات التي يتعرض لها كبار مسؤولي الأمم المتحدة، والتوصية بتدابير التخفيف واستراتيجيات التنفيذ، وتنسيق تخطيط الحماية اللصيقة وفقا لسياسات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية وما تتبعه من إجراءات تشغيل قياسية في مجال الحماية اللصيقة؛

(ب) موظفان للحماية اللصيقة يعملان كرئيسي نوبة. ويشرف هذان الموظفان على وحدات الحماية اللصيقة بما في ذلك السائقون. ويضطلعان أيضا بعمليات حماية لصيقة لكبار مسؤولي الأمم المتحدة، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن الاحتياجات التشغيلية داخل منطقة العمليات المقررة ووقت الندب إليها، وتعهّد التغطية الأمنية للمكتب العامل ومكان الإقامة الشخصي لكبار مسؤولي الأمم المتحدة، وضمان وجود تدابير تخفيفية دائما لردع أو منع أي تهديد محدد والحفاظ على أمن كبار مسؤولي الأمم المتحدة وسلامتهم ورفاههم، ويحلّان محل مشرف الوحدة فيكونان مستعدين لتولي مهام الإشراف؛

(ج) ستة موظفين للحماية اللصيقة للعمل في إطار نظام مناوبة لضمان توفير التغطية بالحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار مسؤولي الأمم المتحدة، والاضطلاع بعمليات الحماية اللصيقة وفقا لسياسات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية المتعلقة بالحماية اللصيقة.

إنشاء وظيفة لموظف اتصال أمني (الخدمة الميدانية)

41 - يقترح إنشاء وظيفة لموظف اتصال أمني (الخدمة الميدانية) لتوفير خدمات الأمن والحماية المسلحة من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر الوشيكة الوقوع ومنع وقوعها، كلما أمكن ذلك، وذلك أساسا عن طريق الإخراج من أي منطقة هجوم يهدف إلى التسبب في أذى بدني أو إحراج. ويقلل شاغل الوظيفة إلى أدنى حد من أي تعرض للتهديدات من خلال التخطيط المناسب والإلمام بالحالة والقيام بردود الفعل المناسبة.

إنشاء ست وظائف لموظفي اتصال أمنيين (الخدمة الميدانية) في فريق الاستجابة لحالات الطوارئ

42 - سيستفيد الأفراد المقدمون من الحكومة الوطنية من معدات وتدريب وإشراف أفضل. ومن أجل التواصل على نحو فعال مع الضباط الناطقين باللغة الكريولية وهي الأكثر شيوعا في هايتي، وبالتالي ضمان فعالية الإعادة أو الإخراج أو الإجراءات الأمنية الأخرى التي تتطلب تفاعلا مع الموظفين الدوليين، سيكون موظفو الاتصال المحليون بالغي الأهمية. وقد أدى ذلك إلى نشوء حاجة إلى تعزيز فريق الاستجابة لحالات الطوارئ بستة موظفي اتصال أمنيين (الخدمة الميدانية) يوفرون القدرة على الاستجابة للحوادث الأمنية التي تؤثر على أفراد المكتب في بورت أو برنس، على مدار الساعة. ويعمل الفريق في انسجام تام مع مركز عمليات الأمن، وهو وحدة حيوية تعمل تحت إشراف الفريق، لخدمة موظفي الأمم المتحدة وتوفير

القدرة على الاستجابة على مدار الساعة في جميع أنحاء بورت أو برنس في حال تدهور الأوضاع الأمنية. ويعمل في الفريق حاليا موظف أمن واحد تابع للأمم المتحدة (الخدمة الميدانية) وعدد من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومة الوطنية.

43 - وسيسيّر الفريق دوريات عند الحاجة لرصد الأحوال الأمنية في جميع مرافق المكتب وأماكن إقامة موظفي المكتب في بورت أو برنس، ويبلغ مركز عمليات الأمن بالحوادث. وسيقوم الفريق بتنظيم رحلات مكوكية يومية من المطار وإليه في مركبات مدرعة حسب الحاجة، بما في ذلك خلال فترات الاضطرابات المدنية وانعدام الأمن المتزايد، وتوفير حراسة مسلحة في مركبات مدرعة للقوافل المسافرة إلى المناطق الحمراء للاضطلاع بأنشطة التوعية. وسيقوم الفريق بالتنسيق مع وحدات الشرطة الخاصة المسؤولة عن البيانات والتحقيقات المتصلة بالحوادث.

وحدة النقل

إنشاء وظيفة لموظف نقل (الخدمة الميدانية)

44 - يقترح إنشاء وظيفة لموظف نقل (الخدمة الميدانية) لتعزيز وقيادة الوحدة فيما يتعلق بمهام النقل وتوفير إدارة فعالة لاحتياجات البعثة في مجال النقل التي قد تنتج عن زيادة الأنشطة بسبب تعديل الولاية. ويلزم إنشاء وظيفة لموظف نقل من فئة الخدمة الميدانية لتوفير القيادة والإشراف على الأصول العالية القيمة، وتنفيذ تدابير التخفيف من مخاطر الغش أو سوء التصرف في الموارد، وضمان التشغيل الآمن للمركبات وتخصيصها عبر مختلف عناصر البعثة في جميع المواقع (مقر البعثة والمواقع المشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية). وسيعيد شاغل الوظيفة تشكيل وحدة النقل بحيث تلبي الاحتياجات الجديدة الناجمة عن تقييم المخاطر المتصلة بالأمن الشخصي وتدابير إدارة المخاطر الأمنية، في ضوء توسيع الوحدة بحيث تشمل تسع وظائف جديدة لسائقين. وسيشرف شاغل الوظيفة على الخطط الدورية لصيانة المركبات وإصلاحها مع مراعاة الأسطول المتقادم لمركبات البعثة، وسيقوم بصياغة إجراءات التشغيل الموحدة، وتنفيذ وإدارة نظام حديث لإدارة الأسطول، وإدارة خدمة إرسال المركبات المدرعة لمدة سبعة أيام في الأسبوع لتيسير النقل المنسق والآمن لعملائها، ووضع ضوابط داخلية للحصول على قطع الغيار واستخدامها والإشراف على تنفيذ هذه الضوابط، ورصد استهلاك الوقود لضمان الكشف المبكر عن المخالفات، وإجراء تقييم لقدرة الفريق القطري الحالية على عقد حلقات العمل بهدف إبرام اتفاقات تعاون فعالة من حيث التكلفة. وسيحقق شاغل الوظيفة الكفاءة من حيث التكلفة والامتثال لسياسات الأمم المتحدة وممارساتها في مجال النقل وإدارة الأصول، ويتعامل على نحو فعال وبناء مع جميع الأطراف المعنية.

إنشاء تسع وظائف جديدة لسائقين (الرتبة المحلية)

45 - تم تمويل سبع وظائف لسائقين (الرتبة المحلية) منذ حزيران/يونيه من خلال التمويل الذي أذن به الأمين العام لتغطية المصروفات غير المتوقعة وغير العادية في عام 2022، لتشغيل المركبات المدرعة المنشورة حديثا لضمان النقل الآمن والمأمون لموظفي البعثة. ويقترح إدراج هذه الوظائف السبع رسميا في جدول ملاك موظفي البعثة اعتبارا من عام 2023.

46 - وبالإضافة إلى الوظائف السبع المذكورة أعلاه، يقترح أيضا إنشاء وظيفتين لسائقين (الرتبة المحلية) ستكرسان للمرافقة الأمنية لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، تمشيا مع التوصيات المعتمدة لتقييم مخاطر الأمن الشخصي لنائب رئيس البعثة.

رابعا - موجز الاحتياجات الإضافية لعام 2023

الجدول 2

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*		*الموظفون الوطنيون*			
	أ ع م	*مد-2*	*مد-1*	*ف-5*	*ف-4*	*ف-3*	*ف-2*	*المجموع الفرعي*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*[أ]	*مجموع الوظائف الدولية*	*الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
المعتمد لعام 2022	1	1	5	8	19	11	1	46	17	2	65	17	28	–	110
المقترحات الأولية لعام 2023[ب]	1	1	5	8	19	11	1	46	17	2	65	17	28	–	110
المقترحات الإضافية لعام 2023	–	–	–	2	3	3	–	8	17	–	25	4	9	–	38
المقترح المنقّح لعام 2023	**1**	**1**	**5**	**10**	**22**	**14**	**1**	**54**	**34**	**2**	**90**	**21**	**37**	**–**	**148**

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) انظر A/77/6 (Sect. 3)/Add.4.

الجدول 3

التغييرات في ملاك الموظفين

	العدد	*التفاصيل*
المقترحات الأولية لعام 2023	110	1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 5 مد-1، 8 ف-5، 19 ف-4، 11 ف-3، 1 ف-2، 17 من فئة الخدمة الميدانية، 2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، 17 موظفا فنيا وطنيا، 28 من الرتبة المحلية
المقترحات الإضافية لعام 2023		
إنشاء	38	2 ف-5، 3 ف-4، 3 ف-3، 17 من فئة الخدمة الميدانية، 4 موظفين فنيين وطنيين، 9 من الرتبة المحلية
إعادة ندب	1	1 ف-4
المقترح المنقّح لعام 2023	148	1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 5 مد-1، 10 ف-5، 22 ف-4، 14 ف-3، 1 ف-2، 34 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، 21 موظفا فنيا وطنيا، 37 من الرتبة المحلية

الجدول 4

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2021	2022	2023			الفرق
فئة الإنفاق الرئيسية	النفقات (1)	الاعتمادات (2)	المقترحات الأولية[أ] (3)	الاحتياجات الإضافية المدرجة في هذا التقرير (4)	مجموع الاحتياجات (5)	عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان) (6)=(5)-(2)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	684,6	826,4	789,9	436,2	1 226,1	399,7
تكاليف الأفراد المدنيين	15 534,9	16 254,3	16 151,5	3 126,6	19 278,1	3 023,8
التكاليف التشغيلية	4 396,4	4 760,6	5 351,0	2 067,9	7 418,9	2 658,3
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**20 615,9**	**21 841,3**	**22 292,4**	**5 630,7**	**27 923,1**	**6 081,8**

(أ) انظر A/77/6 (Sect. 3)/Add.4.

47 - ويقترح تخصيص مبلغ إضافي قدره 200 436 دولار تحت بند تكاليف أفراد الشرطة لنشر ثمانية أفراد إضافيين من شرطة الأمم المتحدة. وطُبِّق معدل شواغر قدره 10 في المائة على التقديرات استنادا إلى معدلات النشر المتوقعة.

48 - ويقترح رصد مبلغ إضافي قدره 600 126 3 دولار في إطار تكاليف الموظفين المدنيين للمرتبات وتكاليف الموظفين العامة المتعلقة بإنشاء 38 وظيفة، على النحو التالي: 25 وظيفة دولية (2 ف-5، 3 ف-4، 3 ف-3، 17 من فئة الخدمة الميدانية)؛ و 13 وظيفة وطنية (4 موظفين فنيين وطنيين، 9 من الرتبة المحلية). وطُبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الجديدة المقترحة للموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين، وطبق معدل شواغر قدره 35 في المائة على الوظائف من الرتبة المحلية.

49 - ويقترح رصد مبلغ إضافي قدره 900 067 2 دولار تحت بند التكاليف التشغيلية، على النحو المفصل أدناه:

(أ) الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية: 100 53 دولار لتزويد دائرة حقوق الإنسان بالقدرة الإلمام بالحالة والقدرة على الرصد في المناطق التي تسيطر عليها العصابات حيث يتعذر على المكتب الوصول، وتزويد دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية بالقدرة على إجراء دورات تدريبية وحلقات دراسية بشأن التدقيق، والاستخبارات الجنائية، ومكافحة الاختطاف، ومكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) السفر في مهام رسمية: 300 240 دولار لتغطية مصروفات السفر داخل منطقة البعثة (100 21 دولار)، والسفر لأغراض التدريب (500 46 دولار)، والسفر في مهام رسمية (700 172 دولار) فيما يتعلق بالموظفين المنتدبين لأداء مهام مؤقتة. وستغطي الموارد الإضافية المخصصة للسفر داخل منطقة البعثة تكاليف سفر موظفي دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية لرصد تنفيذ الأنشطة البرنامجية

للصـــندوق المشـــترك للتبرعات، وتكاليف قيام دائرة حقوق الإنســـان بتقييم وتعزيز قضـــايا حقوق الإنســـان. وســـيُضـــطلع بالســـفر الخارجي لتقديم إحاطات إلى الدول الأعضـــاء عن تطور حوادث العنف الجنســـي والجنسـاني في هايتي، وللتدريب على إصـدار شـهادات الأسـلحة، وإدارة حوادث أخذ الرهائن، والمفاوضـات، وغير ذلك من مسـائل إدارة الأمن. ويُقترح تخصـيص موارد السـفر خارج البعثة لثلاثة موظفين مكلفين بمهام مؤقتة في مجالات الإدارة، والشؤون المالية وشؤون الميزانية، والموارد البشرية؛

(ج) المرافق والبنيـة التحتيـة: 500 717 دولار لتغطيـة تكـاليف اقتنـاء الثلاجـات (300 8 دولار)، والأثاث (700 5 دولار)، ومعدات السلامة والأمن (400 78 دولار)؛ واستئجار الأماكن (000 342 دولار)؛ وخدمات المرافق والتخلص من النفايات (600 6 دولار)؛ وخدمات الصـــيانة (000 12 دولار)؛ وخدمات الأمن (400 242 دولار)؛ والقرطاسـية واللوازم المكتبية (700 19 دولار)؛ ومواد النظافة الصـحية والتنظيف (400 2 دولار). وتغطي الاحتياجات الإضـافية تكاليف اسـتئجار حيز مكتبي إضـافي في مقر البعثة لدعم نشر موظفين إضافيين، وصيانة المواقع المشتركة، واقتناء اللوازم والمعدات المتصلة بالأمن؛

(د) النقل البري: 900 118 دولار لتوفير تكاليف أعمال التصـــليح والصـــيانة (000 45 دولار)؛ وتأمين المســـؤولية قِبَل الغير (500 9 دولار)؛ وقطع الغيار (800 20 دولار)؛ والبنزين والزيوت ومواد التشحيم (600 43 دولار)؛

(هـ) تكنولوجيا الاتصـــالات والمعلومات: 900 508 دولار لتغطية تكاليف اقتناء معدات الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات (900 239 دولار)؛ وخدمات الاتصـالات السلكية واللاسلكية والشبكات (000 48 دولار)؛ وصـيانة معدات الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم (200 139 دولار)؛ والإعلام (200 63 دولار)؛ والبرامجيات والتراخيص والرســـوم (600 18 دولار)؛ وتتمثل الاحتياجات الإضـافية في توفير المعدات والخدمات لتغطية مسـاحات أكبر في الحيز المكتبي الموسّـع، وغير ذلك من أشكال الدعم المتصلة بالزيادة المقترحة في عدد موظفي البعثة؛

(و) الشـــؤون الطبيـة: 400 63 دولار لتوفير اللوازم لطبيـة، بمـا في ذلـك اللقـاحـات والمستهلكات الطبية؛

(ز) اللوازم والخـدمـات والمعـدات الأخرى: 800 365 دولار لتغطيـة تكـاليف الشـــحن، بما في ذلك شـحن البضـائع والتكاليف ذات الصـلة لتغطية شـحن المواد واللوازم، وشـحن المعدات، وتكلفة غرامات التأخير والتخزين (000 15 دولار)؛ وحصـص الإعاشـة (800 2 دولار)؛ والاسـتعانة بمصـادر خارجية للخبرات (000 348 دولار) في مجالات تحليل البيانات والشراء والاقتناء والهندسة والموارد البشرية.

خامسا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

50 - يُطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

(أ) الموافقة على التكاليف الإضافية المقترحة لأفراد الشرطة والموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية؛

(ب) تخصيص مبلغ إضافي قدره 700 630 5 دولار في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لعام 2023؛

(ج) اعتماد مبلغ إضافي قدره 900 299 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لعام 2023.

المرفق

المخطط التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

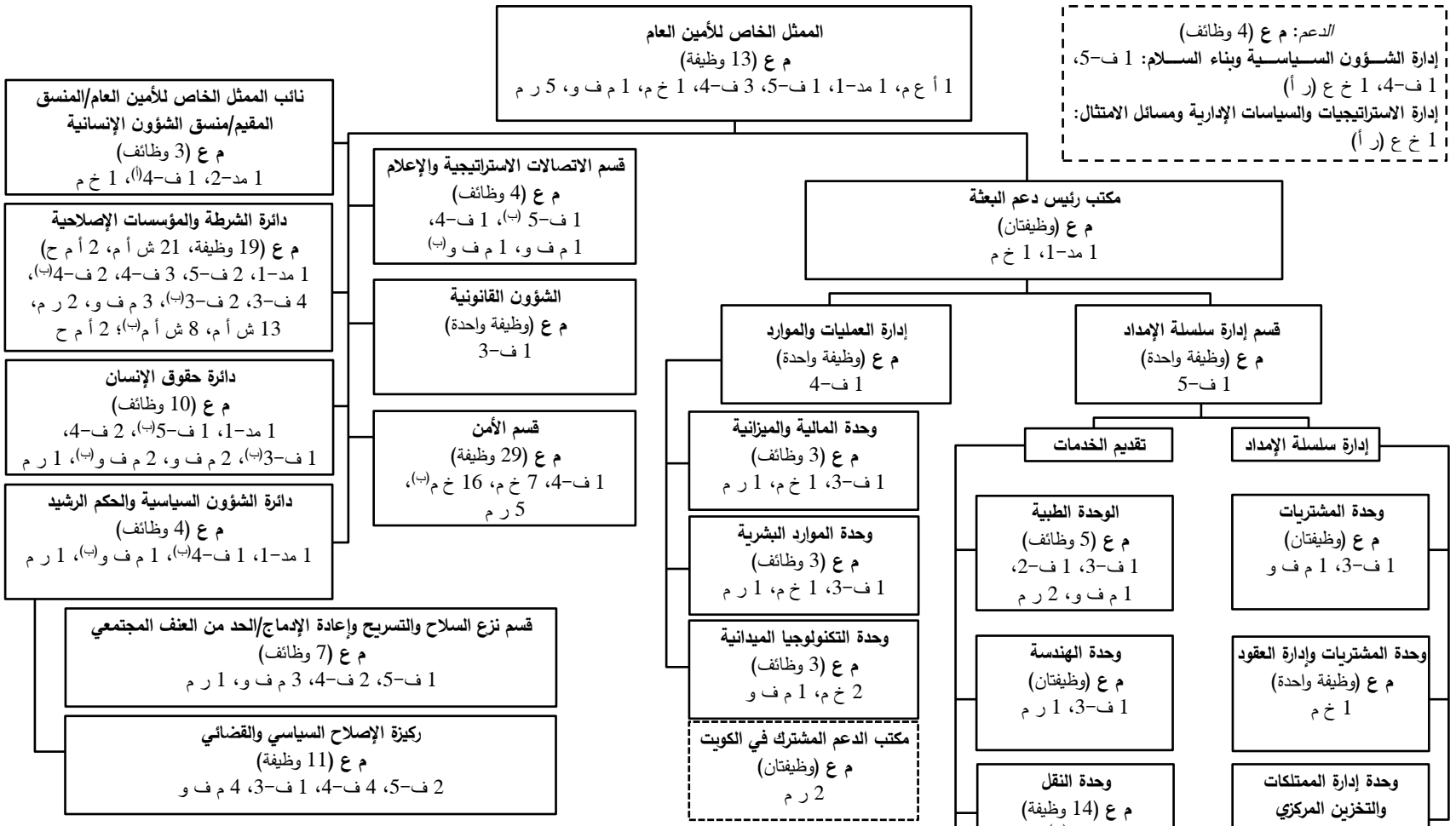

ملاحظة: لم يقترح إدخال تغييرات على ملاك الموظفين في المقترح الأولي لعام 2023 على النحو الوارد في الوثيقة A/77/6 (Sect. 3)/Add.4. وتتصل جميع التغييرات المشار إليها في هذا المخطط التنظيمي بالمقترحات الواردة في هذا التقرير.

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: الخدمة الميدانية؛ أ م ح: أفراد مقدمون من الحكومات؛ خ ع (ر أ): الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م ع: الميزانية العادية؛ ش أ م: شرطة الأمم المتحدة.

(أ) إعادة ندب. (ب) إنشاء.